THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك

بيان
وفد الجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

تلقيه السبكرتير الثاني

رؤى شربجي

خلال الدورة الثانية والخمسون

لجنة السكان والتنمية

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك، ٢ نيسان ٢٠١٩

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي بدايةً أن يتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية، وأن يتمنى لكم ولأعضاء المكتب النجاح في أعمال هذه الدورة. كما ينضم وفد الجمهورية العربية السورية للبيان الذي أدلت به ممثلة دولة فلسطين نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين. واسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

ما يزال برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتمد في القاهرة عام ١٩٩٤، يُشكل أحد الوثائق الرئيسية التي وضعت ورسخت المبادئ والأهداف لتنميةٍ محورها الإنسان. وعليه، فإن هذه المبادئ والأهداف لا بد أن تبقى بوصلةً رئيسية في سياق جهود تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. ومن هنا، تأتي أهمية ما نقوم به من استعراضٍ وتقييم لهذه الوثيقة، وكذلك ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذها خلال خمس وعشرين عاماً...

تحدثتم جميعاً أيها السادة، بدءاً بتقرير السيد الأمين العام، ووصولاً لبيانات ومداخلات الدول الأعضاء، عن التحديات والعقبات التي تواجه تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهنا، اسمحوا لي أن ألفت عنايتكم إلى أن الظروف الاستثنائية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية جعلت هذه التحديات والعقبات أكثر صعوبة، بل وتؤثر بشكلٍ كبير على ما أنجزته بلادي في هذه المجالات قبل سنوات الحرب، حيث تراجعت فرص الحصول على الرعاية الطبية بشكلٍ عام، وكذلك في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفي الحد من وفيات الأطفال والأمهات بشكلٍ خاص، كما تأثَّرت سلباً جهود رفع مستويات المعيشة، وتحسين فرص الحصول على التعليم، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

السيد الرئيس،

إن مناقشة الرؤية الطموحة التي تضمَّنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتبنَّتها لاحقاً أجندة عام ٢٠٣٠، تتطلب الإقرار بدايةً بأن تبني الحكومات الوطنية لسياساتٍ

واستراتيجياتٍ على المستوى الوطني، ليس كفيلاً وحده بتحقيق هذه الأهداف والمسؤوليات المشتركة، وفي مقدمتها القضاء على الفقر، وضمان العمل اللائق للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وهنا، أنا لا أشير فقط إلى ما ورد في الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن أهمية حشد الموارد على المستويات الوطنية والدولية، وإنما أتحدث عن تأثير الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها بعض الحكومات ضد الشعب السوري، وما تخلقه هذه الإجراءات التي ترقى إلى مستوى الحصار الاقتصادي، من عوائق يَصعُب تجاوزها في سبيل تحقيق هذه الأهداف أو القيام بتلبية هذه المسؤوليات، أو حتى بلوغ أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

علاوةً على ذلك، فإن تبعات هذه الإجراءات القسرية قد تكون موازية لتبعات التهديدات الأمنية التي فرضها الإرهاب على الشعب السوري، ولا سيما في تحديد الاتجاهات الديموغرافية، والحراك البشري، بما في ذلك الهجرة الدولية. ولأجل ذلك كله، وبدلاً من الاكتفاء بالبحث في أعراض المشكلة، لا خيار أمامنا اليوم إلا أن نواجه أسبابها وجذورها بكل شفافية. ودعوني أستشهد في هذا السياق بما توصل إليه السيد إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للإجراءات القسرية أحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان من استنتاجات وتقييمات، وأقتبس على سبيل المثال لا الحصر: "إن العقوبات الغربية تحول دون إعادة الطبقة الوسطى في سورية، إحياء مشاريعها بل وتدفعها نحو مغادرة البلاد، مما يؤدي إلى أزمة الهجرة في أوروبا".

السيد الرئيس،

إن العمل الجاد على تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل وبما يسهم بالنتيجة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يفترض قبل كل شيء تعاوناً ودعماً حقيقيين لكافة الأطراف على

الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، في بناء القدرات وتقديم الدعم الفني وحشد الموارد، بعيداً عن التسييس والازدواجية، لأن الإنسان الذي تتمحور حوله هذه الخطط والذي وضعت هذه المبادئ والأهداف من أجله، هو الضحية الأولى لممارسات التمييز والتسييس.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى تجربة صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية، كمثالٍ مهمٍ على الشراكة والتعاون الحقيقيين استطاع رغم الظروف الاستثنائية أن يُشكل نموذجاً ناجحاً، ونجحت برامج الصندوق من خلاله في المساهمة في تحسين ظروف معيشة المواطن السوري وتأمين احتياجاته الأساسية.

ختاماً السيد الرئيس،

فإن الجمهورية العربية السورية تبذل كل الجهود لإعادة المهجرين داخلياً إلى منازلهم، ولتهيئة ظروف عودة اللاجئين إلى بلدهم. غير أن هذه الجهود ستبقى تصطدم بعوائق جوهرية، طالما استمرت بعض الحكومات في وضع شروطٍ سياسية، وفرض إجراءاتٍ اقتصادية قسرية أحادية الجانب، وتجاهل الأسباب الجذرية التي أدَّت إلى تفاقم أزمة اللاجئين إلى هذه المستويات.... ولهذا فإننا، كسوريين، لن نألوا جهداً في تذكير المجتمع الدولي والمنظومة الأممية بالمسؤولية المشتركة التي لا بد أن نتعامل معها بنزاهة وبعيداً عن الازدواجية، حتى نضمن فعلاً تحقيق تنميةٍ محورها الإنسان، طالما أننا مستمرونٌ في الالتزام بعهدنا أن "لا يتخلف أحدٌ عن الركب"...

شكراً السيد الرئيس،